العرب
الثلاثاء 2021/05/04
السنة 43 العدد 12050

انتخابات حاسمة في أسكتلندا تهدد وحدة المملكة المتحدة

الانفصاليون يعوّلون على الفوز بالانتخابات لفرض استفتاء ثان لتقرير المصير

أجج انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي (بريكست) النعرات الانفصالية داخل المملكة المتحدة التي باتت تواجه سيناريو تفكك وحدتها، بعد مطالبة أسكتلندا باستفتاء ثان لتقرير المصير، وتشكل وعي انفصالي أكثر حماسة في أيرلندا الشمالية، وبدرجة أقل في ويلز.

بريكست يلهب مشاعر الانفصالية

غلاسكو (إسكتلندا) – يراهن الانفصاليون الأسكتلنديون على انتخابات الخميس من أجل المضي قدما في الدعوة إلى إجراء استفتاء ثان لتقرير المصير ترفضه الحكومة المركزية المحافظة في لندن بشدة، ما يضع رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أمام تحدي الحفاظ على وحدة المملكة المتحدة.

ومثل انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي (بريكست) جرعة دعم إضافية للانفصاليين الأسكتلنديين –دعاة الوحدة مع أوروبا– الذين يضغطون لإجراء استفتاء ثان يأملون أن يتوج بانفصالهم عن المملكة المتحدة، بعد أن فشلت مساعيهم في استفتاء 2014.

ومنذ إتمام بريكست يواجه رئيس الوزراء البريطاني المزيد من الضغوط من أجل القبول بإجراء استفتاء ثان في أسكتلندا، لكن النعرات الانفصالية يبدو أنها تدغدغ أيضا بقية المقاطعات البريطانية.

نيكولا ستورجن

الفوز بالانتخابات سيحرم جونسون أي مبرر لمنع الاستفتاء

وينبغي على جونسون طي صفحة فصل عاصف قاده إلى أعلى منصب سياسي في البلاد لكنه أدى إلى انقسامات في صفوف البريطانيين وأدى إلى تصدع وحدة البلاد، إذ أنّ أيرلندا الشمالية وأسكتلندا صوّتتا ضد الخروج من الاتحاد الأوروبي، وتحلمان بالاستقلال.

وبعد أن اختار معسكر بريكست خلال استفتاء العام 2016 وصل جونسون إلى منصب رئيس الوزراء وقاد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. لكن يبقى معرفة ما إذا كان مستقبله السياسي سيشهد أكثر إشراقا.

وينتخب الأسكتلنديون برلمانهم الخميس، وهو اقتراع يأمل حزب رئيسة الوزراء نيكولا ستورجن أن يحصل بفضله على تفويض للضغط وصولا إلى إجراء استفتاء جديد على الاستقلال.

وترى زعيمة الحزب الوطني الأسكتلندي أن الحصول على أغلبية مؤيدة للاستقلال في البرلمان المحلي الذي يضم 129 مقعدا، سيحرم رئيس الوزراء البريطاني من أي "مبرر ديمقراطي أو انتخابي أو أخلاقي" لمعارضة الاستفتاء.

وفي عام 2014، اختار الأسكتلنديون بنسبة 55 في المئة البقاء في المملكة المتحدة. ويقول بوريس جونسون إن هذا الاستفتاء لا يمكن اللجوء إليه "إلا مرة واحدة في كل جيل".

لكن مؤيدي تنظيم استفتاء جديد يشيرون إلى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي –الذي عارضه الأسكتلنديون بنسبة 62 في المئة– غيّر قواعد اللعبة. ويسري هذا بشكل خاص على قطاعي صيد الأسماك والزراعة اللذين ألحقت بهما مغادرة الاتحاد الأوروبي ضررا شديدا.

وبعد سلسلة من استطلاعات الرأي في الأشهر الأخيرة أعطت مؤيدي الاستقلال الأغلبية، يبدو أن الاتجاه يسير اليوم في الاتجاه المعاكس. فقد توقع استطلاع أجرته شركة سافانت كومرس هذا الأسبوع، أن 49 في المئة من الأسكتلنديين سيصوتون بـ"لا" في استفتاء يُنظم على الفور، فيما سيصوت 42 في المئة بنعم.

وتعتزم ستورجن التي اكتسبت بفضل إدارتها أزمة فايروس كورونا ثقة قوية بين الأسكتلنديين انتظار نهاية الوباء، فيما يعد حزبها بإجراء استفتاء بحلول عام 2023.

ويرى الحزب الوطني الأسكتلندي أن الاستقلال سيجعل أسكتلندا التي يبلغ عدد سكانها 5,5 مليون نسمة "دولة أكثر عدلا وازدهارا" وستسعى على المدى الطويل للعودة إلى الاتحاد الأوروبي.

لكنّ المناهضين للاستقلال يتحدثون عن مخاطر من شأنها إضعاف التعافي الاقتصادي بعد الوباء.

وقال زعيم حزب المحافظين الأسكتلنديين دوغلاس روس إن إجراء استفتاء جديد سيكون بمثابة "تشتيت للانتباه" عن القضايا الرئيسية.

ورأى نظيره العمالي أنس سرور أن أسكتلندا بحاجة إلى قادة سياسيين "يريدون توحيد" المملكة المتحدة "وليس تقسيمنا". أما السكان فيشككون في مدى صواب إجراء استفتاء في فترة قريبة.

وقال ديفيد كولين موظف العلاقات العامة في غلاسكو البالغ من العمر 47 عاما "أنا أؤيد الاستقلال من حيث المبدأ، لكنني لا أعتقد أن هذا هو الوقت المناسب، خاصة في ظل الوباء".

واضطرت القيود الصحية الأحزاب إلى القيام بحملاتها الانتخابية عبر الإنترنت.

وقال كريستوفر كارمان أستاذ المواطنة بجامعة غلاسكو، "إنه وضع غريب للغاية، إنها انتخابات مهمة ولكن الجمهور ليس جزءا منها حقا".

وفي ظل النظام الانتخابي الهجين، يصوت الناخبون مرتين: لمرشح في دائرتهم ولأحد الأحزاب المتنافسة، إذ يُنتخب 56 عضوا في البرلمان المحلي على أساس نسبي.

وعلى هذا الجزء من الاقتراع يركز أليكس سالموند سلف ستورجون على رأس أسكتلندا والحزب الوطني الأسكتلندي.

ويحظى حزب ألبا الذي شكله سالموند حديثا بتأييد متزايد وفقا لاستطلاعات الرأي الأخيرة، وهو يريد من خلاله إنشاء "أغلبية عظمى" كما يسيمها مؤيدة للاستقلال.

لكن نيكولا ستورجن تتهمه بأنه "يتلاعب بمستقبل البلاد". وحصلت مواجهة بين رئيسة الوزراء ومسؤولها السابق حول تعاملها مع تهم بالاعتداء الجنسي، التي بُرّئ سالموند منها في النهاية. وفي برنامجه، يجادل الحزب الوطني الأسكتلندي بأن الاستقلال سيسمح لأسكتلندا بالسيطرة على اقتصادها، وتسليط الضوء على خططها لإنشاء وظائف خضراء جديدة ودعم الشركات الناشئة.

ويشدد الحزب على ضرورة وصول قطاع مصايد الأسماك إلى السوق الأوروبية الموحدة. في المقابل، يعترض المحافظون على طرح القوميين ويقولون إن الاستقلال سيلحق الضرر بالاقتصاد. أما الناخبون، فيشعر بعضهم بأنهم لا يحصلون على صورة واضحة لمواقف الأطراف.

ويقول القوميون إن أسكتلندا ستكون الخاسر الأكبر في صورة الانفصال خاصة وأن إمكانية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي تصطدم بمعوقات كثيرة.

ويشير هؤلاء إلى عدد سكان أسكتلندا القليل ومواردها المحدودة إضافة إلى أن بريطانيا هي السوق الأكبر للبضائع والعمالة الأسكتلندية، كما أن تأسيس دولة قوية بعملة جديدة يستغرق سنوات طوالا لن تكون بريطانيا فيها داعما لأسكتلندا.

ولن تتنازل بريطانيا في حال الانفصال عن حصة مرضية من نفط الشمال، وسيكون ترسيم الحدود قاسيا ومؤثرا في حق الأسكتلنديين، ما يعيق انضمامهم للاتحاد الأوروبي. وقال بيتر كونستابل المتقاعد البالغ من العمر 68 عاما في غلاسكو إن "بعض السياسات المقترحة قبل سبع سنوات (في الاستفتاء السابق) كانت خيالية بعض الشيء ولا يبدو أنها اكتسبت رصانة منذ ذلك الحين".

وتعاني أسكتلندا من فجوة أكبر بين الإيرادات والنفقات مقارنة بالمملكة المتحدة ككل. لهذا قال ديفيد بيل أستاذ الاقتصاد في جامعة ستيرلنغ إن أسكتلندا المستقلة ستكون مضطرة إلى خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب، بالإضافة إلى إعادة توجيه تركيز تجارتها.

وأضاف أنه في حالة الانضمام مجددا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن السؤال الذي سيُطرح هو أي عملة ستستخدم أسكتلندا وكيف سيعمل مصرفها المركزي وحدودها؟

لكنه أكد قناعته بأن أسكتلندا "يمكنها أن تتدبر أمرها" بفضل الطاقات المتجددة وباعتبارها مركزا ماليا يتحدث الإنجليزية.

بروكسل تريد تنظيم عودة السياح الأجانب إلى الاتحاد الأوروبي

بروكسل – اقترحت المفوضية الأوروبية الاثنين السماح بدخول المسافرين الذين تلقوا كامل جرعات اللقاحات المضادة لكوفيد – 19 التي أقرّها الاتحاد الأوروبي إلى دول التكتل، في مسعى لتنسيق استئناف السياحة مع اقتراب موسم الصيف.

كما اقترحت على الدول الأعضاء توسيع قائمة البلدان التي يمكن للمقيمين فيها السفر إلى الاتحاد الأوروبي.

ورغم أن الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي أغلقت منذ مارس 2020 أمام السفر غير الضروري، فإن بعض الدول الأوروبية التي تعتمد بشكل كبير على السياحة تخطط لفتح حدودها أو أعادت فتحها أمام المسافرين من دول خارج الاتحاد الأوروبي، لكن بشروط. وتحاول المفوضية تنسيق هذه الإجراءات إذ تشعر بالقلق إزاء التداعيات المحتملة على منطقة شنغن التي تضررت بشدة من انتشار الوباء والقيود التي واكبته.

وأفادت المفوضية بأنها "تقترح السماح بأن يدخل إلى الاتحاد الأوروبي ليس فقط الأشخاص القادمون من دول يُعد الوضع الوبائي فيها جيّدا، بل أيضا أولئك الذين تلقوا الجرعة الأخيرة الموصى بها من اللقاحات التي أقرها الاتحاد الأوروبي".

وهذا المقترح يشمل فقط الأشخاص الذين تلقوا جرعات من أحد أربعة لقاحات هي فايزر/بايونتيك وموديرنا وأسترازينيكا، والتي تتطلب جرعتين، إضافة إلى جونسون أند جونسون الذي يعطى بجرعة واحدة.

عودة محتملة للأنشطة السياحية محفوفة بالمخاطر

وينص أيضا على أنه يتعيّن على المسافرين أن يكونوا قد أتمّوا عملية التطعيم قبل 14 يوما على الأقل من موعد وصولهم إلى دول التكتل. ويمكن للدول الأعضاء أن توسع هذا الإذن ليشمل الأشخاص الذين تلقوا اللقاحات التي أقرّتها منظمة الصحة العالمية بشكل طارئ، بحسب ما أفادت به المفوضية.

وأشارت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين قبل أسبوع إلى أنه سيُسمح للسياح الأميركيين الذين تلقوا اللقاحات بدخول الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر المقبلة.

لكن السماح بالسفر إلى الاتحاد الأوروبي لا يعني دخولا غير مشروط، إذ ما زال ممكنا أن تفرض الدول على السياح الخضوع لاختبار كوفيد – 19 أو حتى لحجر صحي.

ويستعد الاتحاد الأوروبي لإطلاق شهادات صحية أوروبية يأمل في أن يبدأ العمل بها بحلول نهاية يونيو. وإلى حين تطبيق ذلك من المرتقب أن يكون بإمكان دول التكتل قبول الشهادات الصحية الصادرة عن دول خارج الاتحاد.

وتريد بروكسل أيضا توسيع قائمة الدول الثالثة التي يسمح لمواطنيها بدخول الاتحاد الأوروبي. وقد وضعت منذ يونيو الماضي قائمة تجري مراجعتها دوريا للدول خارج الاتحاد التي يمكن للمقيمين فيها دخول الاتحاد.

ومنذ أواخر يناير ضمّت القائمة أستراليا ونيوزيلندا ورواندا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايلاند والصين (شرط المعاملة بالمثل).

والصين مدرجة أيضا على القائمة شرط أن تسمح للمسافرين من الاتحاد الأوروبي بالسفر إليها، لكن هذا الأمر متعذر في الوقت الراهن.

وتقترح المفوضية توسيع القائمة عبر تخفيف الحد الأقصى لمعدل انتشار العدوى من 25 إلى 100 لكل مئة ألف من السكان، وهو معدّل لا يزال أقل بكثير من المعدل المسجل في الاتحاد الأوروبي حاليا والبالغ أكثر من 420.

> **بروكسل تشعر بالقلق إزاء التداعيات المحتملة على منطقة شنغن التي تضررت بشدة من انتشار الوباء والقيود التي واكبته**

وكذلك سيم الأخذ في الاعتبار عدد الاختبارات التي تجرى في البلد ومعدل إيجابيتها، إضافة إلى معدل التلقيح بهدف إنشاء قائمة محدثة.

لكن تم اقتراح آلية لتعليق السفر من أي دولة حال تدهور الوضع الوبائي فيها، خصوصا إذا كان ذلك نتيجة انتشار نسخة متحوّرة من الفايروس.

وهذا الاقتراح غير الملزم سيقدم إلى المجلس، وهو مؤسسة تمثل الدول الأعضاء، وتأمل المفوضية في اعتماده بحلول نهاية مايو ليدخل حيز التنفيذ بداية يونيو. ومن المقرر عقد الاجتماع الأول لمندوبي الدول الـ27 الأربعاء.

حكومة انتقالية في تشاد تستوعب المعارضة

نجامينا – شكّل المجلس العسكري المكون حديثا في تشاد حكومة انتقالية تشمل الكثير من الوزراء من حكومة الرئيس السابق إدريس ديبي الذي قتل في 19 أبريل الماضي، وعددا من رموز المعارضة، ما يخفف من حدة المخاوف من انزلاق البلاد إلى الفوضى.

وتضم الحكومة الجديدة الكثير من العسكريين، وسيترأسها رئيس الوزراء باهيمي باداك ألبرت.

وسيشغل ثلاثة من أفراد المعارضة ثلاث حقائب وزارية وهم محمد أحمد الهابو المنافس الشهير لديبي حيث سيتولى حقيبة وزارة العدل، وليداي بياسيمدا التي حلت في المرتبة الثالثة في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 11 أبريل الماضي والتي ستشغل منصب وزيرة التعليم، وشريف محمد زيني الذي يعد حتى الآن متحدثا باسم ثلاث مجموعات متمردة سيشغل منصب وزير الخارجية.

وكان مجلس عسكري قد تولى الحكم في تشاد في 20 أبريل الماضي بعد يوم من مقتل ديبي خلال اشتباك ضد القوات المتمردة. وجرى تعيين محمد ابن ديبي رئيسا للمجلس العسكري وقائما بأعمال رئيس الدولة.

ومنذ تولّي محمد إدريس ديبي السلطة على رأس مجلس عسكري ضمّ 14 جنرالاً آخرين غداة الوفاة المفاجئة لرئيس الدولة، تتّهم المعارضة والمجتمع المدني الجنرال البالغ من العمر 37 عاماً بتنفيذ "انقلاب مؤسّسي" بهدف إرساء "خلافة عائلية" بعد 30 عاماً من استئثار والده بالسلطة.

لكنّ صالح كبزابو أبرز معارض للرئيس الراحل أعلن الأحد اعترافه بسلطة المجلس العسكري الذي عيّن اثنين من قادة حزبه "الاتحاد الوطني للديمقراطية والتجديد" عضوين في الحكومة الانتقالية، أوكلت إلى أحدهما حقيبة الثروة الحيوانية، في حين عُيّن الثاني سكرتيراً عاماً مساعداً للحكومة.

وبموجب مرسوم تشكيل الحكومة، استحدث رئيس المجلس العسكري وزارة جديدة للمصالحة والحوار بعد أن وعد مؤخّراً بتنظيم "حوار شامل".

وعُيّن على رأس هذه الوزارة الشيخ بن عمر زعيم المتمردين السابق الذي أصبح في 2019 مستشاراً دبلوماسياً للرئيس ديبي.

وكان المجلس العسكري وعد بإجراء "انتخابات حرّة وديمقراطية" خلال 18 شهراً، على أن يرعى البلاد خلال هذه الفترة ميثاق انتقالي نصّ على تشكيل حكومة انتقالية يعيّن أعضاءها ويقيلهم رئيس المجلس الذي يشغل أيضاً منصب "القائد الأعلى للقوات المسلّحة" ويترأس كذلك "مجلس الوزراء ومجالس ولجان الدفاع الوطني العليا".

ويأتي تشكيل الحكومة الانتقالية في وقت تدور فيه منذ منتصف أبريل معارك بين الجيش وجبهة التناوب والوفاق في تشاد (فاكت).

وتدور المعارك بين الطرفين في منطقة كانيم الصحراوية في غرب تشاد على طول الحدود مع النيجر وفي منتصف الطريق بين بحيرة تشاد وتيبستي شمال البلاد.